الكويت

يدعو الدستور إلى " الحق المطلق" في المعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة على أساس أنها لا تتناقض مع السياسة العامة أو الأخلاق العامة. غير أن الحكومة تفرض قيودا على هذا الحق. وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وتقتضي المادة 12 من الدستور أن تحافظ الدولة على "تراث الإسلام".

لم يطرأ أي تغيير في مستوى احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يشملها التقرير. وقد وضعت الحكومة عدة قيود على حقوق المواطنين في ممارسة الحرية الدينية، فيما عايشت بعض الأقليات الدينية بعض التمييز نتيجة السياسات الحكومية. وتحظر القوانين الإساءة إلى المقدسات الدينية والرّدة والتبشير.

وردت بضعة تقارير عن انتهاكات أو تمييز في المجتمع على أساس الانتماء الديني والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية. وواصل الشيعة مواجهة صعوبات في الحصول على ترخيص شرعي لتشييد أماكن جديدة للعبادة.

وتتحدث الحكومة الأمريكية مع حكومة الكويت عن الحرية الدينية كجزء من سياستها الشاملة بشأن تعزيز حقوق الإنسان. وكانت السفارة تعمل مع الزعماء الدينيين والمسؤولين الحكوميين بشأن قضايا محددة تتعلق بالحرية الدينية.

القسم 1- التركيبة الدينية للسكان

تمتد أراضي البلاد عبر 6880 ميل مربع حيث يقيم 3.4 مليون من السكان من بينهم 1.1 مليون من مواطني الكويت، فيما تشمل البقية العاملين الأجانب وعائلاتهم. وتأتي هذه التقديرات من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية التي تشير إلى أنّ نسبة 70 في المائة من المواطنين بمن فيهم العائلة الحاكمة تنتمي إلى المذهب السني. ولم يميز الإحصاء الوطني بين السنة والشيعة. وتنتمي الغالبية من نسبة الـــ 30 في المائة المتبقية من المواطنين إلى المذهب الشيعي، وهناك حوالى ما بين 150 و200 من السكان المسيحيين وعدد قليل من البهائيين. ويُقدر عدد الشيعة المقيمين في الكويت الذين لا يحملون جنسية الكويت بحوالى 150 ألف شخص. وفيما تشهد بعض المناطق تركيزا عاليا نسبيا للسنة أو الشيعة، تشهد أغلب المناطق الأخرى اندماجا معقولا بين السكان من مختلف المذاهب الدينية.

يقدر عدد المسيحيين المقيمين في البلاد بأكثر من 450 ألف شخص أغلبهم من الرعايا الأجانب. وتشمل الجالية المسيحية كنيسة الروم الكاثوليك ويصل عدد أعضائها إلى حوالي 300 ألف شخص، وكنيسة الأقباط الأرثوذوكس وعدد أعضائها حوالي 70 ألف شخص، والكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية) وعدد أعضائها حوالي 40 ألف شخص، والكنسية الأرمينية الأرثوذوكسية وعدد أعضائها 4 آلاف شخص، والكنيسة الأرثوذوكسية اليونانية (والتي يُشار لها أحيانا باللغة العربية باسم كنيسة الروم الأرثوذوكس) وعدد أعضائها 3500 شخص، وكنيسة الروم الملكيين الكاثوليك وعدد أعضائها

يتراوح فيما بين 1000 و 2000 شخص ، والكنيسة الأنجليكية (الأسقفية) وعدد أعضائها حوالي 200 شخص . وهناك أيضا تجمعات دينية للاتين والموارنة والأقباط الكاثوليك والكاثوليك الأرمن والمالابار والمالنكارا. ويشمل أتباع كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المرمون) حوالي 70 شخصا.

ويوجد بالبلاد جماعات دينية مسيحية أخرى غير معترف بها، تشمل الكنيسة السورية الأرثوذوكسية الهندية وكنيسة مار توما وأتباع كنيسة السبتيين الذين يقدسون اليوم السابع. ولا يتوفر تقدير لعدد أتباع هذه الجماعات يجوز الاعتماد عليه.

كما يوجد بالبلاد حوالى 300 ألف شخص من الهندوس و100 ألف شخص من البوذيين و10 آلاف شخص من السيخ و400 شخص من البهائيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

يكفل الدستور "الحق المطلق" في المعتقد، كما يكفل حرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة على أساس أنها لا تتناقض مع السياسة العامة أو الأخلاق العامة.

كانت الحكومة تسيطر بصورة مباشرة على المؤسسات السنية، وكانت تعين أئمة السنة وتراقب الخطب التي يلقونها في صلاة الجمعة، وكانت أيضا تمول بناء مساجد السنة. ولم تفرض الحكومة مثل هذه السيطرة على مساجد الشيعة التي يموّلها الشيعة.

تضمنت قوانين البلاد قوانين ضد الإساءة إلى المقدسات الدينية وضد الردة والتبشير. وكانت الحكومة تطبق تلك القوانين بنشاط رغم أن عدد الحالات التي تنطبق عليها تلك القوانين ظل محدودا، وكانت تطبق بنشاط القوانين التي تحظر على غير المسلمين التبشير الموجه للمسلمين.

كانت الحكومة تدعم بنشاط أعمال التبشير التي يقوم بها السنة ولم تسمح بالتحول عن الإسلام.

كُلفت اللجنة الاستشارية العليا لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية بمهمة تحضير المجتمع للتطبيق الشامل للشريعة في جميع المجالات. وقدمت اللجنة توصيات إلى أمير البلاد حول سبل إصلاح القوانين حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولكن اللجنة لم تتمتع بأي سلطات لفرض تطبيق تلك التعديلات. وينصّ الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

كان قانون الصحافة والمطبوعات الصادر عام 2006 يقتضي عقوبة السجن للصحافيين الذين يشهرون بأي دين، وكان يحظر الإساءة إلى الإسلام أو الشخصيات الإسلامية بمن فيهم الرسول محمد. كما كان القانون يحظر أيضا المطبوعات التي تروج للكراهية أو تنشر الشقاق بين السكان، أو تحرّض الأشخاص على ارتكاب الجرائم. ويكفل القانون أيضا لأي مواطن مسلم رفع دعاوى إجرامية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب شهر بالإسلام أو الأسرة الحاكمة أو الأخلاق العامة.

كانت المحاكم الشرعية تطبق قانون الأحوال الشخصية، وكانت الحكومة تسمح للشيعة باتباع الفقه الشيعي في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2003، وافقت الحكومة على طلب شيعي بتأسيس محكمة نقض (تماثل المحكمة العليا) للإشراف على قضايا الأحوال الشخصية للشيعة. ولم يكن قد تم تأسيس المحكمة الجديدة مع حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير لأنّ الحكومة "لم تتمكن من تحديد قضاة شيعة مؤهلين"، وفقاً لما أعلنه مسؤول حكومي. وكان الوقف الشيعي المستقل يتولى الإشراف على إدارة الأوقاف الشيعية.

كان على الشيعة الذين يرغبون في القيام بدور الأئمة السفر إلى الخارج لتلقي التدريب والتعليم (وكانوا يتوجهون بصفة رئيسية إلى العراق وإيران وإلى حدّ أقل إلى سوريا) نظرا لانعدام دورات دراسية في الفقه الشيعي في كلية الشريعة التابعة لجامعة الكويت. ومع نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت وزارة التعليم تنظر في طلب شيعي لتأسيس كلية خاصة لتدريب رجال الدين الشيعة.

يحظر قانون صدر عام 1980 منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين. وكان هذا القانون يسمح للمواطنين المسيحيين نقل جنسيتهم إلى أبنائهم.

كان القانون يحظر الزواج بين النساء المسلمات والرجال من غير المسلمين. ولم يقتضي القانون من أية فتاة غير مسلمة اعتناق الإسلام للزواج من رجل مسلم، ومع ذلك كانت الكثيرات من النساء غير المسلمات يواجهن من الناحية العملية ضغوطا اقتصادية ومجتمعية قوية من أجل اعتناق الإسلام، إذ قد يؤدي امتناع المرأة غير المسلمة عن اعتناق الإسلام إلى منح الأب المسلم حق حضانة الأطفال في حال طلاق الزوجين. كما أن المرأة غير المسلمة التي تمتنع عن اعتناق الإسلام تكون غير مؤهلة للحصول على الجنسية الكويتية كمواطنة أو الحصول على الإرث من ممتلكات زوجها إذا لم يكن اسمها مذكوراً بالتحديد كوريثة لزوجها في وصيته.

كانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتولّى مسؤولية الإشراف على الجماعات الدينية، وكانت الكنائس المعترف بها رسميا يتعين عليها التعاون مع عدد من المكاتب الحكومية في ممارسة أمورها الدينية. وتشمل تلك المكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى إصدار التأشيرات وتراخيص العمل لرجال الدين ومساعديهم، وبلدية الكويت التي تتولى إصدار تراخيص البناء وتتعامل مع القضايا المتعلقة باستخدام الأرض، ووزارة الداخلية التي تتحمل مسئولية قضايا الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة.

يُقال أن الحكومة لا يوجد لديها قائمة حكومية رسمية للكنائس المسيحية السبع المعترف بها، ومنها الكنيسة الإنجيلية الوطنية وكنيسة الروم الكاثوليك وكنيسة الأقباط الأرثوذوكس، والكنيسة الأرمينية الأرثوذوكسية، والكنسية الأرثوذوكسية اليونانية، والكنيسة الكاثوليكية اليونانية، والكنيسة الأنجليكية، وذلك رغم وجود قدر ما من الاعتراف الرسمي الذي يسمح لتلك الكنائس بممارسة نشاطها. كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحتفظ بملفات مفتوحة لكل من الكنائس المسيحية السبع، الأمر الذي يسمح لتلك الكنائس بدعوة موظفين دينيين ومساعديهم للإشراف على الكنائس علاوة على توجيه الدعوة إلى محاضرين وزائرين آخرين.

بدت إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية مشابهة لتلك التي تنطبق على المنظمات غير الحكومية. وكانت الجماعات الدينية غير المسجلة تمارس شعائرها الدينية في أماكن خاصة وغير رسمية أو في أماكن العبادة التي تستخدمها الجماعات المرخصة. ولم تكن الحكومة تتدخل في مثل هذه التجمعات الخاصة.

أما أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس والسيخ، فلم يكن بإمكانهم بناء أماكن عبادة أو أي مرافق دينية خاصة بهم. وكان يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية داخل بيوتهم دون تدخل حكومي.

تراعي الحكومة المناسبات الدينية والوطنية وهي: رأس السنة الهجرية الجديدة، والمولد النبوي، وذكرى الإسراء والمعراج، وعيد الفطر وعيد الأضحى.

يستطيع أرباب العمل في القطاع الخاص اتخاذ قرار بشأن منح موظفيهم من غير المسلمين إجازات خلال مناسباتهم الدينية.

كانت الحكومة تقتضي تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة، وكانت تقتضي أيضا تعليم الدين الإسلامي في المدارس الخاصة التي يرتادها طالب مسلم أو أكثر (بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطنا أو مقيما من الأجانب). ولم تشترط الحكومة، من الناحية العملية، أن يحضر الطلاب والطالبات غير المسلمين تلك الدروس.

كانت كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية تعتمد على التفسير السني للإسلام. وواصل أعضاء البرلمان من الشيعة دعواتهم لوزارة التربية من أجل حذف تلك النصوص في كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية، وخاصة تلك النصوص التي تصف بعض الشعائر الشيعية بعبارة الهرطقة.

كان القانون يحظر التربية الدينية المنظمة للأديان الأخرى غير الإسلام، ومع ذلك، لم يتم تطبيق هذا القانون بشكل صارم. وكانت الدروس الدينية غير الرسمية تُقدم في البيوت الخاصة وفي مرافق الكنائس دون تدخل الحكومة. ووردت تقارير حول زيارة المفتشين الحكوميين من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل دوري للمدارس العامة والخاصة قرب مجمعات الكنائس للتأكد من عدم تدريس ديانات أخرى غير الإسلام.

لم تسجل الحكومة ديانة الشخص على جوازات السفر أو على بطاقات الهوية الوطنية.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

لم تسمح الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتمثيل استشهاد الحسين أو القيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء (يوم الحداد على استشهاد الحسين)، ولكنها سمحت للمصلين بالتجمع سلميا في الأماكن العامة للمشاركة في شعائر يوم عاشوراء ووفرت الحماية الأمنية في الأحياء الشيعية.

حظرت الحكومة على المبشرين غير المسلمين ممارسة نشاطهم في البلاد. واضطر الزعماء الدينيون للجماعات غير المعترف بها لزيارة البلاد بصفتهم موظفين غير دينيين وممارسة نشاطهم الديني خارج نطاق عملهم العادي، كما حظرت الحكومة أيضا على المبشرين القيام بأعمال التبشير في أوساط المسلمين، ومع ذلك، سمحت الحكومة لهؤلاء المبشرين بمباشرة أنشطتهم في أوساط الجماعات غير المسلمة.

رغم اعتراف الحكومة الرسمي بسبع طوائف مسيحية، لم تحظى جماعات الأرثوذوكس الهنود ومارتوما والمرمون وكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة باعتراف الحكومة الرسمي، وقد سمحت الحكومة لهذه الجماعات الدينية بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو مرافق تابعة للكنائس المرخصة. وقد ذكر أتباع تلك الجماعات أنهم تمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل الحكومة شريطة امتناعهم عن إزعاج جيرانهم أو انتهاك القوانين الخاصة بالتجمع والتبشير.

كانت الحكومة تفرض حصصا محددة على عدد رجال الدين ومساعديهم الذين تستطيع الجماعات المسيحية المرخصة دعوتهم لزيارة البلاد. وقالت أغلب تلك الجماعات المسيحية إن العدد المحدد غير كاف، واعتبرت مرافقها الموجودة حاليا غير مناسبة لخدمة أتباعها فيما واجهت مشاكل جمة في مساعيها لبناء مرافق جديدة.

كانت الحكومة تمنع كنائس الطوائف غير المرخصة من إظهار إشارات أو رموز دينية خارج مبنى الكنيسة، وكان الصليب أو اسم الطائفة من بين هذه الإشارات أو الرموز، وكانت الحكومة أيضا تمنع تلك الكنائس من المشاركة في أنشطة عامة مثل قرع الأجراس. وكانت تلك الطوائف قد حاولت في الماضي التسجيل لدى الحكومة ولكن الحكومة رفضت طلباتها.

فرضت الحكومة قيودا على دخول رجال الدين الأجانب إلى البلاد بإلغاء تأشيرات دخول البلاد الممنوحة لأشخاص معروفين بكتاباتهم الدينية المثيرة للجدل، أو رفض الاعتراف بالتأشيرة. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2009، رفض مسؤولون في وزارة الداخلية منح تأشيرة دخول للمواطن المصري حامد أبو زيد عندما وصل إلى مطار الكويت الدولي ومنعت دخوله إلى البلاد. وكانت محكمة مصرية قد أصدرت حكماً مفاده أن أبو زيد، وهو أستاذ في جامعة هولندية، مرتد

بسبب تحليله للقرآن كعمل أدبي أسطوري. وفي 11 فبراير/شباط 2010، ألغى مسؤولو الأمن الكويتيون بشكل مماثل تأشيرة الدكتورة مداوي الرشيد، وهي مواطنة بريطانية من أصل سعودي وأستاذة في جامعة بريطانية، وذلك لأن الدكتورة مداوي اشتهرت بنظرياتها المنشورة على نطاق واسع حول فكرة أن الاتجاه الإسلامي المحافظ يحول دون التحول إلى الديمقراطية.

لم تسمح الحكومة بتأسيس شركات للنشر غير إسلامية أو مؤسسات لتدريب رجال الدين، وعلى الرغم من تلك القيود نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها حصرا من قبل أتباعها. وتم السماح لشركة خاصة تحت اسم شركة بيت الكتب ("بوك هاوس كومباني ليمتد") باستيراد الأناجيل والمنشورات الدينية المسيحية لاستخدامها من قبل الجاليات المسيحية المعترف بها، شرط عدم اشتمال أي منها على أية إساءة للإسلام. وكانت "بوك هاوس كومباني ليمتد" الشركة الوحيدة التي حظيت بترخيص لاستيراد تلك المطبوعات.

لا يوجد أي قانون محدد ينص على حظر بناء أماكن العبادة لغير المسلمين، غير أنّ عددا قليلا من الجماعات التي طلبت الحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة لقيت الرفض.

يُقال أن عدد الشيعة في الحرس الوطني قليل، ولكن أعدادهم بين صفوف الجيش وقوات الأمن تدل على أنهم ممثلون تمثيلا جيدا بين صفوف الجيش وقوات الأمن. وادعى بعض الشيعة أنّ هناك تمييزا خفيا ضدهم مما يمنعهم من تولي مناصب قيادية.

لم يُسمح للأساتذة في المدارس البريطانية بتعليم مادة الأديان المقارنة على الرغم من ضرورة إدراج هذه المادة ضمن المقرر الدراسي البريطاني حسب مقتضيات القانون البريطاني.

لم ترد الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير على طلب الكنيسة الكاثوليكية بالسماح للطلاب الكاثوليك في بعض المدارس بتعلم الأركان والمبادئ الأساسية للمذهب الكاثوليكي بشكل منفصل خلال الفترة المخصصة لتعليم القرآن.

عين رئيس الوزراء اثنين من الشيعة وزيرين في الحكومتين التي تم تشكيلهما منذ عام 2006. وحظي اثنان من الشيعة بمنصبي وزيرين في الحكومة الحالية التي تم تشكيلها في مايو/أيار عام 2009.

عبر أعضاء من طائفة الشيعة عن مشاعر القلق بشأن النقص النسبي في عدد مساجد الشيعة بسبب بطء الحكومة في إصدار التراخيص لبناء مساجد جديدة وترميم المساجد القائمة. ومنذ عام 2001، منحت الحكومة تراخيص ووافقت على بناء ستة مساجد جديدة للشيعة، وبهذا وصل مجموع مساجد الشيعة 35 مسجدا في جميع أنحاء البلاد.

توجد مئات من الأماكن لتجمع الطائفة الشيعية، وتعرف هذه الأماكن بالحسينيات وأغلبها غير رسمية وغير مرخصة. وتعد هذه الحسينيات في البلاد ملكية خاصة وترتبط بالأسر الشيعية البارزة. وعبر بعض الشيعة عن مشاعر القلق من اقتراح قدمه عضو في مجلس بلدي بفرض قواعد أكثر صرامة على تلك الحسينيات. وكان المجلس البلدي يسيطر على الوصول إلى الأراضي المملوكة للدولة، ويُقال أن المجلس كان يرفض في بعض الأوقات السماح باستخدام تلك الأراضي من قبل المؤسسات الشيعية.

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء في البلاد أو أشخاص محتجزين بسبب معتقداتهم الدينية.

التحوّل القسري عن الدين

لم ترد أي تقارير عن حالات أُرغم فيها أي شخص على التحول عن دينه.

تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحريات الدينية

في شهر مايو/أيار عام 2010، زار أمير البلاد صباح الأحمد الجابر الصباح البابا بينديكت السادس عشر في الفاتيكان وتحدث معه حول حوار الأديان ودراسة حاجات المسيحيين في البلاد. وكانت تلك أول زيارة يقوم بها الأمير إلى الفاتيكان منذ توليه السلطة في عام 2006.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحريات الدينية

أبدى المواطنون بشكل عام، انفتاحاً وتسامحاً مع الجماعات الدينية الأخرى، غير أنّ هناك أقلية تعارض وجود الجماعات غير المسلمة في البلاد وترفض شرعية الشيعة.

كان التمييز على أساس الدين يبدو أنه غير منتظم وأنه لا يمارس على نطاق واسع، ومع ذلك وردت تقارير عن بعض أعمال التمييز التي تعرض لها أفراد بسبب المعتقدات الدينية.

أفاد بعض خدم المنازل أن أرباب أعمالهم صادروا مواد دينية مثل الأناجيل وحبات المسبحات علاوة على مواد أخرى.

ذكر بعض مسؤولي الكنائس أن خدم المنازل المسيحيين المحليين اشتكوا من أن أرباب أعمالهم لا يسمحون لهم بمغادرة المنازل التي يعملون بها، مما حال دون تمكينهم من ممارسة شعائرهم الدينية مع طوائفهم.

استطاعت بعض الكنائس التي لا تتمتع بموارد مالية تمكنها من استئجار مكان لتجمع العباد أن تستخدم المدارس كنقاط للتجمع خلال عطل نهاية الأسبوع. وذكر ممثلون من تلك الكنائس أن تلك المدارس تعرضت لضغط من المجتمع من أجل امتناعها عن السماح للكنائس باستخدامها كأماكن للتجمع.

وقد استمر الجدل خلال الفترة التي يغطيها التقرير حول لياقة قيام المسلمين بتوجيه التهنئة إلى غير المسلمين خلال مناسباتهم الدينية. وفيما عارض عدد صغير من المحافظين ذلك التصرف، أبدى أغلب السكان ارتياحهم له. ولم يرد أي بلاغ من أصحاب المحلات التي تبيع المواد والرموز المسيحية عن تعرضهم لأي أحداث سلبية.

تضمنت مقالات الرأي الصادرة في الصحف الكويتية آراء حول الحرية الدينية، كان بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي. واستعرض مقال افتتاحي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 تحقيقاً صحفياً عن حاخام إسرائيلي كان يصلي ويدعو من أجل السلام في إسرائيل، واستعرض مقال نُشر في مارس/آذار 2010 تفاعلا شخصيا إيجابيا مع شخص يهودي. وفي بعض الأحيان نشرت الصحف مقالات صحفية معادية للسامية، كما نشرت صحيفة القبس خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدة مقالات معادية للسامية، ونشرت صحيفة الوطن مقالا حول قصة خيالية تتضمن إشارات معادية للسامية وتستشهد بقضايا وشخصيات نازية.

تلقى أساتذة المدارس من مسئولين إداريين في تلك المدارس تعليمات بشطب أي إشارات إلى إسرائيل أو إلى المحرقة النازية من الكتب الدراسية المطبوعة باللغة الانجليزية. ووردت تقارير أخرى حول استخدام بعض خطباء المساجد لغة معادية للسامية خلال أداء الشعائر الدينية. ولم تصدر الحكومة أي بيان رسمي حول فرض الرقابة على النصوص الدراسية، كما أنها لم تتخذ أي إجراء لإثناء خطباء المساجد عن استخدام لغة معادية للسامية خلال أداء الشعائر الدينية.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

تتحدث الحكومة الأمريكية مع حكومة الكويت بشأن قضايا الحرية الدينية كجزء من سياستها الشاملة لدعم حقوق الإنسان. وظلت السفارة الأمريكية تولي الأولوية لمراقبة قضايا الحرية الدينية ومتابعتها بصورة مكثفة. وكان مسؤولو السفارة يجتمعون مراراً مع الجماعات السنية والشيعية والمسيحية المعترف بها علاوة على ممثلي الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية غير المعترف به والتي تتعامل مع قضايا الحرية الدينية.

كان السفير ومسؤولو السفارة الأمريكية الآخرون يشجعون الحكومة على التعامل مع القضايا المثيرة للقلق لدى الزعماء الدينيين، مثل الازدحام وانعدام الحيز الكافي لممارسة الشعائر الدينية وانعدام القدرة على الحصول على المواد الدينية المطبوعة وعدم وجود العدد الكافي من موظفي المرافق الدينية والتأخيرات البيروقراطية في التعامل مع الطلبات الاعتيادية. وكان السفير ومسئولو السفارة الأمريكية الآخرون يجتمعون مع كبار ممثلي الطوائف المسيحية المعترف بها، خلال الفترة

التي يغطيها التقرير، وكانوا يشجعونهم على عرض قضاياهم على الحكومة بشكل موحد، وكانوا يدعون لمصالحهم بالنيابة عنهم في اجتماعات رفيعة المستوى كانوا يعقدونها مع مسؤولي الحكومة.

في شهر سبتمبر/أيلول عام 2009، ساعدت السفارة الأمريكية في تنظيم لقاء تحدث فيه الإمام الأمريكي الدكتور طلال عيد حول موضوع حوار الأديان من وجهات النظر الغربية في المركز الإسلامي في المسجد الأعظم في الكويت. وساعدت السفارة أيضا في ترتيب لقاء بين الإمام ومجموعة من النساء في المركز الثقافي الإسلامي للنساء بالتعاون مع وزارة الأوقاف. وتحدث الدكتور طلال أيضا إلى أعضاء مركز الترويج لعلاقات عربية غربية "أدفوكيت فور وسترنرز–آراب ريليشونز"، (واسمه المختصر باللغة الإنجليزية هو "أوير" – **AWARE**) والذي يدعو للتسامح والاحترام المتبادل بين الغربيين والعالم العربي/الإسلامي.